النهار
الخميس 14 آب 2008 – السنة 76 – العدد 23439

أكد خفض تعرفة الخليوي والسير بالخصخصة

باسيل: عمليات التنصت تتم كلها خارج القانون

حرص وزير الاتصالات جبران باسيل في اول اطلالة اعلامية له بعد نيل الحكومة الثقة، على تحديد الاطر التي سيعتمدها في عمله في الوزارة والاستراتيجية التي سيتبعها في الملفات العائدة اليها، مؤكدا في هذا المجال استكمال خصخصة الخليوي على ان يسبقها خفض كلفة التخابر.

عقد باسيل مؤتمرا صحافيا تناول فيه برنامج الوزارة، شارحا البنود المتعلقة بقطاع الاتصالات في البيان الوزاري، في حضور المدير العام للاستثمار والصيانة في الوزارة الرئيس – المدير العام لهيئة "اوجيرو" عبد المنعم يوسف، والمدير العام للانشاء والتجهيز ناجي اندراوس، المدير العام للبريد محمد زهير يوسف، ورئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحاده.

وكشف عن اهداف المؤتمر، ومنها اعلان اطلاق ورشة العمل في الوزارة بما يتناسب مع البيان الوزاري والرد على سؤال الوزير والنائب بهيج طبارة.

استهل باسيل موضوع الاتصالات، فأشار الى استكمال تنفيذ قانون الاتصالات، معتبراً، ان قانون الاتصالات رقم 431 نفذ جزء منه والجزء الآخر لم ينفذ، واستكمال تنفيذه هو المدماك الاول للانطلاق بهذه الورشة. ذلك لا يعني ان عدم استكمال تنفيذ القانون سيكبلنا، لكن استكمال تنفيذه يوفر علينا الكثير من الامور العالقة جراء هذا الواقع. وهذا يتطلب ببساطة، جملة تعيينات في شركة اتصالات لبنان "ليبان تلكوم"، نأمل ان تكون لنا القدرة مع مجلس الوزراء على السير فيها. ولا بد من ارسال الاشارة الايجابية اللازمة الى الموظفين والعاملين في الوزارة وهيئة "اوجيرو"، بأن هذا القانون كما هو ملحوظ فيه ليس على حسابهم وستكون حقوقهم محفوظة من خلال تطبيقه، ويجب الا يكون لديهم أي قلق في هذا الخصوص.

اضاف: "في مسألة خصخصة قطاع الخليوي ننحن معنيون بدرس الملف واعادة النظر في الكثير من الامور فيه، إما للسير بها كما هي او لاجراء التعديلات اللازمة، وكنا واضحين في التزامنا خصخصة الخليوي انما وفقا للقوانين وبحسب المعايير الدولية وبشفافية عالية جدا. ولا نريد أي خصخصة لا يكون المواطن المستفيد الاول منها، وكذلك القطاع الخاص، ونحن نريد خصخصة تسير في الاتجاه الصحيح حتى لا نخسر موجودات الدولة التي هي نادرة ولا يمكن تعويضها. ولهذه العملية وقتها وظروفها، لذا لا يجوز ان تبقى الشبكتان الخليويتان على الحال التي عليها. واي ورشة لتحسينهما ولزيادة طاقة الاستيعاب ولتوفير تكاليف كبيرة على كاهل المواطن، لا تعني التخلي عن الخصخصة او تأجيلها. وورشة التحسين كان يجب ان تبدأ البارحة قبل اليوم وسط الشكاوى من خدمة الخليوي".

واشارالى ان ثمة موضوعا ملحاً هو انتهاء العقود مع الشركتين في تشرين الثاني، وبدأنا تفاوضا معهما لنحصل على خلاصات معينة في غضون الشهر الجاري، لان الوضع لا يحتمل. ونحن حرصاء في عملية التفاوض على اعطاء الشركتين حقوقهما في حال مددنا العقود، وعلى ان تحقق الدولة الامور التي تريد تحقيقها لمصلحة المواطن من دون أي عرقلة. ولا اخفي اننا نواجه عراقيل كثيرة نريد ان نتخطاها، ولا تساعدنا على تحسين الخدمة وتوسيع الشبكتين. وهذا امر ملح جدا، كتعرفة الاتصالات الدولية المخفضة التي لم تلتزمها احدى الشركتين منذ تشرين الثاني 2007 ولم تلتزم حتى الآن إعادة الحقوق الى مواطنين دفعوا تعرفة اغلى من التعرفة الصادرة عن مجلس الوزراء. هذا امر لا يمكن السكوت عنه ووجهتُ منذ توليّ الوزارة انذارين الى الشركة المعنية "الفا" من غير ان تتجاوبا. ابلغتنا الشركة امس (أول من أمس) انها التزمت التعرفة المخفضة، لكننا لا نزال في انتظار الاجراءات التي ستتخذها لاعادة الحقوق المتوجبة الى المواطنين نتيجة فارق الاسعار الذي دفعوه عندما اجروا مخابرات دولية منذ صدور قرار التعرفة الدولية المخفضة. وفي حال لم نقدر على تمديد العقود فسنلجأ الى وسائل اخرى، والخيارات امامنا كثيرة، وباشرنا درسها بالتزامن مع عملية التفاوض مع الشركتين.

الحزمة العريضة

وأضاف باسيل "في مسألة "خدمات الحزمة العريضة" Broadband، هذه الخدمات امر ضروري للاقتصاد وللقطاع الخاص ولعمل الوزارة و"اوجيرو". وهي خدمات بدأنا تقديمها في فترة سابقة على نحو تنافسي، نحن والقطاع الخاص. واننا نحرص حيال الحال الفوضوية الحاصلة، على ان نقوم مع الهيئة المنظمة للاتصالات بما يسمح لها القانون وبما يفرض علينا القانون كذلك، بعملية تنسيق سريعة لتنظيم حيز الترددات المتوافر ونعيد اعطاء التراخيص على نحو دائم لا موقت، كما هو حاصل راهنا مع الشركات العاملة والمتخوفة من عدم الثبات التشريعي. ولهذه الشركات الحق في ان تطمئن الى التراخيص المعطاة لها بحيث تحدد لها عملها بالنسبة الى الترددات والى النطاق الجغرافي والتقنيات المستعملة، وكلها امور يتوجب علينا انجازها، وهي تفتح المجال لزيادة سعة الاتصالات داخليا، ولفتح بوابات العبور الدولية ولتأمين كل الخدمات المحروم لبنان منها. وان تحرير قطاع الاتصالات يعني اكثر ما يعني مجال خدمات الحزمة العريضة.

الشبكة الثابتة وضبط المداخيل

ولفت باسيل الى ان الجميع يعرفون ان شبكة الهاتف الثابتة تقدم خدمة مقبولة جدا، لكن لا شيء يمنع ان ندخل خدمات جديدة نوفرها الى المواطنين بتكاليف مخفضة كي نسمح لغير المشتركين نتيجة التكاليف المرتفعة ان يشتركوا. كذلك نحن في حاجة الى ضبط الكثير من مداخيل الدولة، وستتفاجأون ان نسبة الجباية هي عالية جدا، وثمة ترتيبات ممتازة جدا تؤخذ في حق من لا يدفع من المشتركين، ولا مانع من تفعيلها ايضا وتحسينها في حال كانت هناك اعتراضات معينة. لكن ثمة بعض المداخيل غير المضبوطة، وهذا الامر موضوع معالجة وقد بدأنا درسه، ويتطلب المزيد من المتابعة قبل اطلاع الرأي العام على الاجراءات الواجب اتخاذها في هذا الخصوص.

وثمة ايضا ملف التخابر الدولي غير الشرعي الذي سنفتحه بعيدا من أي اعتبار سياسي، لان هناك مداخيل مهربة عن خزينة الدولة ومستحقة لمصلحتها وتستفيد منها فئات محدودة جدا تحقق ثراء على حساب الشعب والخزينة العامة. وهذا امر لا يمكن السكوت عنه تحت أي اعتبار سياسي. وباشرنا درس هذا الملف، وكانت الخطوة الاولى في هذا المجال ولو لم تكن سببا مباشرا، فتح الاتصال المباشر مع الاراضي الفلسطينية. وثمة اجراءات اخرى سنباشرها في هذا المجال. كذلك ان ثمة مداخيل كثيرة مرتبطة بال SNG و الاتصال عبر الاقمار الاصطناعية وهي خدمات تستخدمها محطات التلفزة، يجب ان تضبط، لان هناك مداخيل مستحقة لمصلحة الدولة لا تجبى على النحو اللازم. وادرك وجود عراقيل في هذا الامر لكن لدينا الجرأة والقدرة على مواجهتها. وهناك امر يتعلق بعمل الهيئة المنظمة للاتصالات، وهو عمليات التشويش التي تحصل على الشبكة الخليوية والناتجة من استخدام البعض اجهزة لتقوية الارسال او للتشويش بطريقة مخالفة. ادرك جيدا الظروف الامنية لدى البعض التي يمكن ان تؤخذ في الاعتبار عند استعمالهم معدات للتشويش، لكن ثمة حالات اخرى لا يمكن فهمها، كإقدام شخص على تركيب معدات لتقوية الارسال فيحرم المنطقة المحيطة به من خدمة جيدة. وهذا امر غير مسموح، وسنسهر على وقف هذا التشويش بالتعاون مع وزارات الداخلية والدفاع والعدل والهيئات المختصة.

صون سرية التخابر

اما الفقرة الخامسة في البيان الوزاري فأعلن باسيل انها ترتبط بالسؤال الذي طرحه النائب بهيج طبارة في مجلس النواب، وهي تتعلق بالقانون 140 الصادر عام 1999 وينص على صون سرية التخابر، وهو حق ممنوح لكل مواطن لبناني ان يستخدم الهاتف بعيدا من أي تنصت من دون وجود أي مبرر قضائي او امني لهذا التنصت. ويحدد هذا القانون اصول اعتراض أي مكالمة ويحصرها في بندين: اما نتيجة قرار قضائي او نتيجة قرار اداري. وهذا القرار الاداري لا يشمل الرؤساء والوزراء والنواب، بمعنى ان أي اعتراض لمكالمة يجريها هؤلاء لا يمكن ان تتم الا بقرار قضائي وليس بقرار اداري، لان القرار الاداري يتخذه وزير الداخلية او وزير الدفاع ويوافق عليه رئيس مجلس الوزراء ويرفع هذا القرار الى وزير الاتصالات الذي يحيله على الهيئة المستقلة المنوط بها مراقبة تطبيق القانون، والهيئة المستقلة حددت عملية تأليفها بموجب 3 مراسيم تطبيقية صدرت عام 2005، وهي شُكلت وتضم ضابطين من الجيش وقوى الامن الداخلي وموظفا من الفئة الثانية في وزارة الاتصالات. لكن ويا للاسف، لم يبدأ العمل بعد بهذا القانون من دون معرفة الاسباب.

وجوابا على سؤال النائب طبارة عن عدد القرارات الادارية والقضائية التي احيلت الى الوزارة، لم يحل الى الوزارة أي قرار او طلب او مراجعة منذ اقرار هذه المراسيم التطبيقية. والجميع يعرفون او يسمعون عن وجود عمليات تنصت حاصلة. اذا، هذه العمليات تتم كلها خارج القانون، ويمكن ضبطها بتطبيق القانون المذكور والمراسيم التطبيقية. ومن حق الشعب والوزراء والنواب والمسؤولين ان يدركوا انه يمكن اجراء عمليات تنصت بطرق مختلفة لا تقتصر على اعتراض المكالمة الصوتية فحسب، وذلك من خلال معرفة طريقة الاتصال ومكان اجرائه وزمانه، وكذلك عبر الرسائل القصيرة SMS، وهاتان وسيلتان من وسائل التنصت او اعتراض المكالمات. وقد لحظناهما في الفقرة الخامسة في البيان الوزاري والتي تنص على ضمان امن الشبكات والمعلومات. وهاتان الوسيلتان يجب ان تتبعا ايضا احكام القانون 140، واذا ثمة أي مراسيم تطبيقية في هذا الخصوص فيجب العمل لاستصدارها. لكن هذا الامر لا يسمح لاي جهة قضائية او امنية ان تحصل على هذه المعلومات على نحو جماعي عن كل الشعب اللبناني.

وكشف في حوار عن خفض سعر الخليوي قبل الخصخصة نافيا مواجهة اي مشكلة في قرار خفض الكلفة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"